

مطالبات بلدية باستمرار المشروع وإنهاء قوائم الانتظار

ارتفاع الحالات الحرجة ضمن «البيوت الآيلة» إلى 356 في المحافظات الخمس

■ الوسط - فرح العوض

□ ارتفع عدد المنازل الآيلة للسقوط، ذات الحالات الحرجة إلى 356 حالة في جميع المحافظات الخمس.

وفي هذا الجانب طالبت المجالس البلدية وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، والمؤسسة الخيرية الملكية باستمرار في المشروع، والانتهاه من قوائم الانتظار الحالية، في ظل الضغوط التي تتعرض لها المجالس البلدية.



عادل المستري

16 حالة شبه حرجة في «الجنوبية»

من جانبه قال مهندس مجلس بلدي الجنوبية إنه «لحسن الحظ أن مجلس بلدي الجنوبية لم يسجل إلا حالة واحدة حرجة فقط، وصرف فيها الأمر يهدم المنزل»، مضيفاً أنه «تم تسجيل 16 حالة شبه حرجة، التي إن لم يتم هدمها وإعادة بنائها خلال العامين المقبلين كحد أقصى فستتحول إلى حالات حرجة».

وفي الوقت نفسه أوضح أن «عدد الحالات الحرجة كان 25 حالة إلا أنه تناقص إلى 16 حالة، وحصل المجلس البلدي على وعود بسرعة هدمها»، مشيراً إلى أن «وضع المشروع وسيره في المحافظة الجنوبية مطمئن بالنسبة إلى باقي المحافظات».

توحيد المعايير لم تغير الكثير

ومن جانبه طالب رئيس مجلس بلدي المنامة مجيد ميلاد وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني بإدراج 31 منزلاً ضمن الحالات الحرجة لمشروع بناء ألف وحدة سكنية ضمن مشروع البيوت الآيلة للسقوط، مشيراً إلى أن المجلس البلدي سبق أن رفع هذه المنازل إلى الوزارة لاستيفائها الشروط. وصرح رئيس المجلس البلدي بأن توحيد معايير «الآيلة» بين المجالس البلدية كان بمثابة انفراج لأصحاب البيوت الآيلة للسقوط، وتم إدراج مشروع الـ 1000 منزل من ضمن المنازل التي يجب العمل عليها

وفي المحافظة الوسطى قال نائب رئيس مجلس بلدي الوسطى عادل المستري: «إن عدد الحالات الحرجة من المنازل الآيلة للسقوط بلغت نحو 100 حالة، التي تم تحويل جميعها إلى وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني»، لافتاً إلى أنه رفع بشأنها مذكرتين، الأولى خلال العام الماضي والثانية خلال العام 2010 الجاري.

وأضاف أن «الأمر لم يحدث فيه أي تطور، ولم يحصل المجلس البلدي على أي ردود بشأنها بسبب شح الموازنة الخاصة بالمشروع، وبسبب تغلّب الوزارة بأن المجلس البلدي نال حصته من عدد المنازل المستفيدة من الدفعة الحالية»، مشيراً إلى أن «إجمالي عدد الطلبات التي لا تزال قيد الانتظار وصلت إلى 1700 طلب».

وألمح إلى أن المجلس البلدي سيجتمع مع الوزير جمعة الكعبي قريباً من أجل إيجاد حل وآلية لاستمرار المشروع وإنهاء خمسة آلاف طلب مدرج ضمن المشروع في جميع المحافظات، متوقفاً أن يكون الاجتماع خلال الأسبوع المقبل.

تدخل النواب و«الخيرية الملكية» ضروري

وأفاد بضرورة أن يكون للمؤسسة الخيرية الملكية دور في استمرار المشروع بصفتها المشرف العام عليه، من خلال توضيح آلية سيره خلال الأعوام الأربعة المقبلة، مؤكداً أن المجالس البلدية ستضغط في جميع الجهات لإيجاد صيغة لاستمراره.

وشد على ضرورة أن يكون لأعضاء مجلس النواب دور في الدفع باستمرار المشروع، وخصوصاً أنه يعتبر بديلاً إلى الكثير من العوامل التي لا يمكنها الاستفادة من الخدمات الإسكانية التي تقدمها وزارة الإسكان، أملاً أن يعقد لقاء مع رئيس مجلس النواب خليفة الظهري قبل اعتماد الموازنة العامة للضغط باتجاه سير المشروع وتوفير موازنة خاصة له.

وانتهى المستري بالإشارة إلى أن لجنة البيوت الآيلة للسقوط بمجلس بلدي الوسطى استطاعت أن تنهي المنازل المدرجة ضمن الدفعة الحالية، إلا أنها توقفت عن تسلم أي طلب منذ العام 2009 لعدم تعريض المجلس البلدي إلى إحراج مع الأهالي، مشدداً على ضرورة طمأنة المواطنين بسير المشروع من عدمه.



البلديون يطالبون وزارة شؤون البلديات و«الخيرية الملكية» باستمرار في مشروع «الآيلة»

لا تكفي لبناء 200 منزل سنوياً لجميع المحافظات، في ظل حاجة المنزل الواحد بحاجة إلى 50 ألف دينار من الكلفة تقريباً لبنائه».

... و24 حالة حرجة في المحرق

وأخيراً وصل عدد الحالات الحرجة في محافظة المحرق إلى 24 حالة ضمن مشروع «البيوت الآيلة للسقوط»، بينما لا يزال 98 منزلاً قيد الدراسة.

وبحسب رئيس مجلس بلدي المحرق عبدالناصر المحميد فإن «12 منزلاً من دون أية مشكلات، ويُنظر أصحابها إعادة بنائها، بينما 12 المتبقية تنتظر رد الوزارة بشأن التأكد من حالتها».

ويبلغ عدد المنازل التي من دون وثائق سبعة منازل، تمت مخاطبة المؤسسة الخيرية الملكية بشأنها لإصدار وثائق لها واستفادة أصحابها من المشروع، فيما بلغ إجمالي عدد المنازل التي تنتظر هدم وإعادة بنائها 368 منزلاً، تمت الموافقة على 214 منزلاً منها، وفي انتظار إعداد الخرائط الخاصة بكل منزل، واختتمت حديثاً بمناشدة القيادة السياسية باستمرار في مشروع البيوت الآيلة إلى السقوط.

وسيقوم بإعادة إحالتها إلى مكتب وكيل الوزارة مرة أخرى، تفادياً لأي إحراج جديد مع أصحاب المنازل».

«الشمالية» الأكثر تضرراً

أما اللجنة المالية والقانونية بمجلس بلدي الشمالية أفصحت عن وجود 1928 طلباً لمنزل آيلة للسقوط مدرجة على قائمة الانتظار على صعيد المحافظة الشمالية، 200 منها تعتبر حالات حرجة يقطن بعضها مواطنون حتى الآن. وذكرت اللجنة أن عدد الطلبات المرفوعة لوزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني تجاوزت الـ 1224 طلباً بالنسبة لمحافظة الشمالية، إذ يوجد نحو 773 طلباً منها قيد الدراسة ولم تُتخذ بشأنها إجراءات الموافقة على الهدم.

وأبدت اللجنة امتعاضها من شح الموازنة المرصودة للمشروع على صعيد المحافظات الخمس. وقالت: «يعاني المشروع الآن من بطء في الإنجاز، وكذلك من قلة الموازنة المخصصة له مقارنة بكثرة الطلبات الموجودة بمجلس بلدي الشمالية تحديداً، مضيفة أن «موازنة المنازل الآيلة للسقوط تبلغ 10 ملايين دينار سنوياً لجميع محافظات البحرين، وهي

في أسرع وقت ممكن، موضحاً أن المعايير جاءت بعد دراسة شملت البيوت والحالات المختلفة وكانت النتيجة الإجماع من قبل المجالس البلدية الخمسة على توحيد هذه المعايير، التي من بينها: أن تكون المنازل مهدمة، وأصحابها يتسلمون بدل إيجار، ويسكنون خارج المنزل، أو أن يكون الطلب تم تقديمه عندما كان المشروع لدى وزارة الإسكان، وعليه يتم العمل بإدخال المنزل ضمن مشروع الـ 1000 منزل.

رفع الملفات مرة أخرى

وتابع ميلاد أن «مجلس بلدي المنامة حظي على هدم وإعادة بناء 202 منزل ضمن المنازل التي تم رفع طلبات أصحابها إلى مكتب وكيل وزارة البلديات»، مضيفاً أنه «بعد التدقيق والمراجعة اتضح للمجلس وجود حالات تنطبق عليها المعايير المتفق عليها لكنها لم تدرج من ضمن الدفعة، ما جعل رئيس المجلس يخاطب الوزارة عدة مرات ولم يحصل المجلس على توضيح أو تبرير لعدم إدراج باقي الحالات المنطبق عليها المعايير». وأكد أن «مجلس بلدي المنامة لا يزال متقيداً بطلبات أصحاب المنازل 31 المدرجة ضمن الدفعة الحالية،

«بلدي الوسطى» يحمل «الكهرباء» مسؤولية زيادة الحوادث وتأخر تطوير «شارع الموت»

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ حمل ممثل الدائرة السادسة بمجلس بلدي المنطقة الوسطى صادق ربيع هيئة الكهرباء والماء مسؤولية وقوع الحوادث على شارع 1 بجزيرة سترة، الذي أطلق الأهالي عليه اسم «شارع الموت».

وأوضح ربيع أن وزارة الأشغال أبدت استعدادها للعمل على تطوير شارع 1 والشوارع المحيطة به، إلا أنها تنتظر الحصول على رخصة من هيئة الكهرباء والماء منذ أعوام عدة حتى الآن، مؤكداً أن «المجلس البلدي خاطب الهيئة بخطابات ورسائل عدة للمسؤولين في الهيئة، وخصوصاً لمسئول شبكة الكهرباء في جزيرة سترة، وتم الاجتماع بهم مراراً والحصول على وعود دون تنفيذها حتى الآن». وقال إنه طالب منذ العام 2007 بتطوير الجزء الثالث من شارع 1 الذي يمتد من مركز سترة الصحي إلى دوار البندر، لكثرة مطالبات الأهالي بذلك.

وأشار إلى أن عدد الحوادث المرورية على الشارع نفسه في تزايد يوماً بعد يوم، والتي حصدت أرواحاً، ومن غير الممكن الصمت تجاهها والوقوف مكتوفي الأيدي، مضيفاً أن الشارع يخلو من الأرصفة، والإنارة، وفي الوقت نفسه لا يوجد فيه فاصل. وذكر أن الشارع مملوء بالتقاطعات التي يصعب التعرف عليها خلال الفترة المسائية، بالإضافة إلى أن أولياء الأمور يخشون إنزال بناتهم من السيارات لمدرسة سترة الإعدادية للبنات التي تقع على الشارع، والتي تنتهي بطريق غير نافذ، مشيراً إلى أن البعض يحاول تجنب المرور على الشارع نفسه ويضطر إلى المرور من خلال طرق أخرى خوفاً من وقوع أي حوادث وخصوصاً في الفترة المسائية.

وأضاف أن من بين الأسباب للعمل على تطوير الشارع أن 70 في المئة وأكثر هي نسبة الحوادث التي تقع على الشارع نفسه من إجمالي عدد الحوادث الخطيرة أو المميتة التي تقع في جزيرة سترة، لافتاً إلى أن الحوادث الخطيرة التي وقعت كانت على الشارع نفسه، التي لا تخرج عن دائرة الانقلاب أو احتراق الشاحنة. وقبلاً يخص العريضة التي من المؤمل أن يوقعها الأهالي أفاد ربيع بأن توقيع العريضة سيتأخر بسبب وجود مطالبات بالالتفات على العريضة على التوقيع فقط بل أن تضم آراء ووجهات نظر المتضررين من الشارع، وأهالي ضحايا الحوادث التي وقعت عليه، وإحصائية بعدد الوفيات والإصابات والحوادث التي وقعت على الشارع منذ تعطل العمل على تطويره حتى اليوم.

ونفى أن تكون العريضة أسلوباً لتجاوز أخطاء أو بطء العمل في المجلس البلدي والتحرك نحو إصلاح الشارع نفسه، مبيهاً أن «التحرك على تعديل الشارع بدأ منذ



عبدالغني عبدالعزيز



علي المقلة

ممشى عراد وساحل أبوصبح غير آمنين بسبب «تعطيط السيارات»

نتيجة اصطدام سيارات بها جراء السرعة والتعطيط وتم وضع حواجز لتلك البيوت»، واعتبر أنه «يمكن للشباب أن يقضوا أوقات فراغهم ولكن عليهم أن يحترموا الناس ولا يزجوا الناس وخصوصاً أنهم يجلسون بالقرب من مناطقهم»، وختم «نحن لا نريد التشديد على الشباب ولكن عليهم احترام القوانين والناس».

أما عضو المجلس البلدي عن الدائرة الثالثة بالمحافظة الشمالية عبدالغني عبدالعزيز فأكد أن «مجلس بلدي الشمالية ناشد الإدارة العامة للمرور أكثر من مرة لمراقبة ساحل أبوصبح وخصوصاً في أيام الإجازات وأرسلنا رسائل عدة إلى الإدارة ولكن لا فائدة»، وأضاف «في وتابع «الشباب يقومون بتبادل الأحاديث وقضاء وقت الفراغ لوضع مرتفعات صناعية في ساحل أبوصبح ولكن ذلك يعتمد على الموازنة، وتوقع أن يتم ذلك في العام المقبل»، واعتبر أنه «مع وجود المرور وجميع الاحتياطات ولكن إذا لم تكن هناك روح المسؤولية يبقى أن الأمر غير ممتثل وعلى الشباب ومن أجل أرواحهم الكف عن ذلك وتلقين العديد من الاتصالات والرسائل».

اللعب بالسيارات والدراجات النارية»، مؤكداً أن «هذه الحركات تحتاج إلى وقفة مسئولة من قبل أهالي هؤلاء الشباب بالإضافة إلى إدارة المرور لإيقافها، لأنها تعرض حياة الآخرين وحياة هؤلاء للخطر»، متهميين إلى «إننا نخاف على أطفالنا من هذه الحركات التي تغير ذعرهم»، ونساءوا «هل تنتظر كارثة لكي تتحرك الجهات المسؤولة؟».

إلى ذلك، قال العضو البلدي عن الدائرة السابعة في محافظة المحرق علي المقلة: «إن شارع 29 بالقرب من قلعة عراد يشهد تجمعات شبابية تستمر من الليل حتى الفجر وهؤلاء الشباب يتجمعون من مختلف مناطق البحرين»، وتابع «الشباب يقومون بتبادل الأحاديث وقضاء وقت الفراغ بالإضافة إلى تلصيق السيارات وهو شيء طيب، ولكن بين فترة وأخرى تكون هناك سيارات سريعة وتعطيط»، وتابع «كما أنه عند فوز فريق كرة قدم تكون هناك حركات صبيانية»، ونبه إلى أنه «يمكن للواحد أن يفرح ولكن بعيداً عن البيوت والأهالي والسكان والتلاعب بالملمتلكات والأرواح»، وبين أن «هناك بيوتاً تعرضت لأضرار

المسؤولة».

من جهة أخرى، طالب مرتادو ساحل أبوصبح في الدراز بوضع قبال للممارسات الطائشة من قبل بعض المراهقين والشباب على الساحل من خلال



شارع 1 الذي أطلق عليه أهالي جزيرة سترة «شارع الموت» بسبب ارتفاع معدل ضحايا الحوادث عليه (تصوير: عيسى إبراهيم)

أكثر من ستة أشهر من أجل تجنب وقوع الحوادث أو تقليل عددها. وأمل ربيع أن تساهم الشركات البحرينية الكبرى في تطوير شارع 1 في اتجاهاته المختلفة، وشارع 4 لخدمة جزيرة سترة على وجه الخصوص والكثافة السكانية المرتفعة فيها، مطالباً المسؤولين في هيئة الكهرباء والماء بزيارة الشارع والتعرف على الحال المسأولة له.

الدورة البلدية السابقة، التي تلاها رفع دعوى قضائية من قبل هيئة الكهرباء والماء ضد العضو البلدي عندما طالب بسرعة إنجاز المشروعات وعدم تعطيلها». واعتبر أن «الدور الطبيعي لهيئة الكهرباء والماء هو أن تقوم بتذليل جميع المعوقات التي تقف ضد التطوير وخدمة الأهالي»، مؤكداً أن تطوير الشارع لن يستغرق